ارتفاع الأسعار يتصدر اهتمام أغلب اليمنيين على السياسة

يعيش اليمنيون هذه الأيام على هاجسي الأزمة السياسية وتواصل ارتفاع أسعار المواد أو السلع الغذائية خصوصاً في ظل الاختلافات السعرية الواضحة بين المحال التجارية، مما أثار سخطاً كبيراً لدى المواطنين، الذين اعتبروا الزيادة والتباين في الأسعار خيالية وغير منطقية، في حين عزاها بعضهم إلى استغلال الظروف الاستثنائية التي تعيشها اليمن.

استطلاع/عبدالله محمد

فوجئ المستهلك اليمني بزيادة كبيرة في معظم السلع الغذائية والمواد الاستهلاكية، حيث شهدت أسعار هذه السلع في الأسواق المحلية ارتفاعا كبيرا وتبايناً سعرياً كبيراً وكشفت جولة ميدانية قام بها «الثورة الاقتصادي» عن وجود اختلافات سعرية واضحة بين المحال التجارية، خاصة في أسعار السلع الغذائية الأساسية، حيث يلاحظ عند مقارنة الأسعار بين محل وآخر وجود فوارق سعرية تصل إلى ١٠في المائة

قلق

أثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية بصورة مبالغ فيها مؤخرا قلقا متزايدا لدى المواطنين خصوصاً محدودي الدخل الذين يشكون من أوضاع معيشية صعبة، في الوقت الذي تعالت فيه الأصوات بين أوساط المواطنين بضرورة تحرك الجهات ذات العلاقة لمكافحة الارتفاع الجنوني في أسعار المواد والسلع الغذائية..

محمدالصبري- موظف حكومي يرى إنها أزمة مجتمعية حقيقية، فهذه الفئة من التجار تجد في أوقات الأزمات بيئة خصبة لجني الأرباح والتلاعب بأقوات الناس ويقول الحاج محمد (٦٤ عاماً) أب لخمسة أبناء: إن الزيادات بلغت من ١٥ إلى ٣٠في المائة، حيث تجاوزت أسعار القمح ٦ آلاف ريال للكيس وزيادة تراوحت بين ١٠٠٠و١٥٠٠ريال في كيس الأرز و١٠٠٠ ريال في عبوة السكر زنة ١٠كيلو جرامات واشتكى الحاج محمد ، بما سماه لا مبالاة بقدرة المواطن الشرائية.

أسعار مرتفعة

ويقول محمد الحيمي: إن الأسعار ارتفعت بشكل مفاجئ وبنسب عالية تتراوح بين ٣٠إلى ٤٠ بالمائة مع مطلع الشهر الجاري، مضيفا أن هذه الزيادات غير مبررة على الإطلاق

ويضيف: ما يفسر هذا الارتفاع المفاجئ هو امتناع تجار الجملة من الالتزام بالتعامل بالفواتير وهذا الأمر جعل عددا كبيرا من تجار التجزئة يرفعون أسعارهم تحسبا لارتفاعات قادمة.

ويؤكد المواطن منصورالزبيري أن زيادة الأسعار بصورة مفاجئة يدل على أن العملية كلها ارتجالية وتخضع للأمزجة، وليس لزيادة تفرضها ظروف السلعة وتقلبات الأسعار العالمية ولكن وزارة التجارة تقول إن جانباً من ارتفاع الأسعار في السوق المحلي يعود إلى ارتفاعها في بلد المنشأ، والوزارة تراقب أوضاعها بدقة.

تنسيق

جمعية حماية المستهلك من جانبها تؤكد أن ليس من حق أي جهة رفع أسعارالسلع بشكل كبير إلا بعد الرجوع إلى الجهات الحكومية المعنية وذلك بهدف ابداء الأسباب والمبررات لهذه الزيادة والاتفاق على نسبتها إن كانت المبررات منطقية، ومواعيد البدء في تنفيذها في الأسواق المحلية، مع ضرورة وقف هذه الزيادة متى زالت المبررات الداعية لها.

دفاع

يدافع التجار عن ما ألصق بهم من تهم الجشع والانتهازية والتلاعب وحتى اتهامهم بعدم الوطنية. وأكدوا أن المواطنين يفعلون ذلك ولو كانت الزيادة بفعل تأثير ارتفاع الأسعار عالمياً، ولكنهم أقروا بأن هناك فئة قليلة من الجشعين الذين ينتهزون الفرص لرفع الأسعار.

ويرى المواطن صالح البشري أن أكثر ما يؤثر في الأسر اليمنية في هذا الارتفاع هو الزيادة الكبيرة في سلع القمح والأرز والزيوت.

عالميا

وتؤكد الغرفة التجارية بأمانة العاصمة أن الأسواق العالمية تشهد استمراراً في ارتفاع أسعار القمح نظرا للأزمة التي تتعرض لها روسيا حاليا من موجة حر غير مسبوقة، فضلا عن بوادر وجود أزمات بدول أخرى كالهند وباكستان وكندا، وهو الأمر الذي أدي لانخفاض حجم الفائض العالمي من القمح والذي يصل لنحو ١٣٠ مليون طن.

ويؤكد أحد خبراء الغذاء أن ارتفاع الأسعار العالمية للقمح والأزمة الموجودة حالياً يزيد من فاتورة الشراء بالنسبة للحكومة وهو ما يستدعي من الدولة وضع سياسات زراعية واضحة للمحاصيل الاستراتيجية لتفادي الوقوع في الأزمات وتحمل مصروفات كبيرة تزيد من عجز الموازنة وترفع أسعار السلع وتضع على كاهل المواطن المزيد من الأعباء.

احتكار

وارجع اقتصاديون هذه الارتفاعات إلى الممارسة الاحتكارية في السوق المحلية وضعف الرقابة من قبل وزارة الصناعة والتجارة على الأسواق .مؤكدين أن حرية السوق لا تعني ترك الحبل على الغارب والتلاعب بأقوات المواطنين فاقتصاد السوق يعني المنافسة العادلة وعدم الاحتكار، متوقعين أن ينعكس ارتفاع سعر النفط على أسعار المواد الاستهلاكية بسبب زيادة تكاليف النقل البري والبحري والجوي.

بلد المنشأ

وبحسب صالح ردمان تاجر أن أسعار الحليب والأجبان زادت خلال الشهرين الماضيين بنحو ٣٠٪، وأن الزيادة جاءت من المصدر، مشيرا إلى أن مبيعات بعض الأنواع تراجعت كثيرا وخصوصا الحليب الذي زاد سعره نحو ٢٠٪.مضيفا إن هناك استياء كبيرا من المستهلكين جراء تلك الزيادات، ولكن التجار يشترون ، السلع بأسعار عالية ونضطر لتحميل الزيادات على المستهلك"، نافيا رفع هامش الربح لديهم؛ لأن الأمور لا تحتمل أكثر من ذلك".

استياء المستهلكين

وطالب المواطن محمد الشرماني(٣٥ سنة – موظف) وزارة الصناعة والتجارة بالتدخل لوقف تلك الارتفاعات الكبيرة التي صارت تتم بشكل شهري إن لم يكن يومياً، وأضاف أنه يشعر أن هناك زيادات في كل مرة يشتري فيها مواد غذائية، "كل أسبوعين أشتري أغراض المنزل وبنفس الكميات، وأجد زيادة في كل مرة.

اعتراف

من جهته أقر سالم الشرعبي مدير مبيعات في أحد المراكز التجارية أن هناك عددا من السلع شهدت ارتفاعا كبيرا في أسعارها ومنها الحليب بأنواعه، والزبدة، ،والأجبان، وزيوت الطبخ، وبعض العصائر واللحوم،ومادة الدقيق وتراوحت الزيادة في أسعارها بين ٢٠ إلى ٣٠٪.

وأضاف إن تلك الزيادات أضرت بالمستهلكين الذين تذمروا من تلك الزيادة، وأدت إلى تراجع الطلب على بعض الزيوت التي كانت مرغوبة لدى بعض المستهلكين، وكذلك الأجبان وحليب البودرة.ونفى أن يكون سبب الارتفاع داخليا، ولكن يأتي ذلك نتيجة ارتفاعات عالمية على كثير من المنتجات وارتفاع أسعار الشحن وغيرها من العوامل المرتبطة بالاقتصاد العالمي.وشدد على أهمية الاعتماد على المنتجات المحلية وإحلالها بدلا من المستورد بما يساهم في تخفيض الأسعار أو على الأقل تثبيتها.

النفط

من جهته قال سليم شرهان تاجر- إن ارتفاع الأسعار بشكل عام يعود إلى التضخم العالمي ، ولكن ارتفاع أسعار النفط انعكس سلبيا بشكل كبير على كثير من المنتجات، سواء كانت صناعية أم غذائية، كما انعكس على ارتفاع أسعار الشحن مما تسبب في تحميل تلك الارتفاعات على المستهلك النهائي". داعيا المستهلك أن يعي ما يستهلك، وترشيد استهلاكه لمختلف السلع.

هامش الربح

ويؤكد خبراء الاقتصاد أن ارتفاع هامش الربح لدى عدد من تجار التجزئة والمواد الغذائية ، هو ما أسهم في زيادة الأسعار للسلع الأساسية.موضحين أن الزيادة في هامش الربح أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية مع الزيادة العالمية للسلع.

لافتين إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في اليمن مقارنة مع انخفاض الأسعار عالمياً، أصبح مألوفاً في بلد تسيطر عليه الاحتكارات، لكن جميع المبررات التي ساقها المستوردون تصبح واهية مع مراقبة أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية.

موضحين أن السياسات التي تتبعها الدولة بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية، والأمن الغذائي والزراعة، سياسات غير مستقرة، فجميعها سياسات وقتية تخضع للظروف وتوضع لمواجهة فلا توجد سياسة توضح أنه بعد مرور ٥ أو عشر سنوات سيكون هناك اكتفاء ذاتي من القمح أو التوسع في زراعته، مشيراً إلى أن القمح بالتحديد يلزمه وضع سياسات متكاملة للقطاع ككل من خلال البدء في تنفيذ العديد من حزم الخدمات الزراعية والبحث العلمي والاحتياجات التمويلية ومستلزمات الإنتاج والتسويق، فضلا عن دعم الفلاح وتشجيعه لزراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والذرة وذلك لتفادي التأثر بالأزمات العالمية

ويضيف الدكتور علي الضبيبي أن ارتفاع أسعار القمح يزيد من أسعار المنتجات الأخرى التي يدخل القمح كمكون رئيسي في انتاجها مما يزيد الأعباء على المواطنين خاصة صغار الفلاحين، نظرا لاعتماد القرى في الوقت الراهن على الخبز المصنع الذي يعتمد على الدقيق التمويني وبالتالي سنجد تأثير ذلك إما في صغر حجم الخبز أو ارتفاع سعره، وهو ما يزيد من الأعباء علي المواطنين، فضلا عن السلع الأخرى والتي ستزيد أسعارها بارتفاع أسعار القمح.

ويضيف إن الدولة لا بد أن تتخذ كل الإجراءات اللازمة لتلافي الوقوع في مثل هذه الأزمات مستقبليا، خاصة أن هناك أزمة حبوب عالمية حدثت عام ٢٠٠٧م ولم تتعلم منها الحكومة فلابد من زيادة المخزون الاستراتيجي كما يجب أن تقوم الدولة بجميع التدابير اللازمة ووضع استراتيجية زراعية قابلة للتنفيذ من خلال زيادة ضخ التمويل في القطاع الزراعي والتوسع في الزراعة وزراعة أصناف عالية الإنتاجية ولديها قدرة جيدة لتحمل التغيرات المناخية والجفاف ودرجات الحرارة المرتفعة.

دراسة تدعو إلى تبني استراتيجية جادة لدخول العمالة اليمنية السوق الخليجية

كتب / المحرر الاقتصادي

دعت دراسة حديثة إلى تبني استراتيجية جادة لدخول العمالة اليمنية السوق الخليجية بعيدا عن التعقيدات الحاصلة.

وأشارت الدراسة التي أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل إلى أن العمالة اليمنية تتميز اقتصادياً عن غيرها من العمالة الوافدة بانخفاض حجم تحويلاتها النقدية. فمن المعروف أن العمالة الأجنبية العاملة في السعودية تستنزف جزءاً كبيراً من موارد السعودية من النقد الأجنبي، حيث تشير البيانات الرسمية إلى وصول المتوسط السنوي لمبالغ التحويلات الخاصة إلى حوالي ١٥ مليار دولار سنوياً ورغم التناقص الظاهري لتحويلات العاملين الأجانب المقيمين في السعودية، وفقاً للبيانات الرسمية، بحيث انخفضت من ١٨ مليار دولار إلى حوالي ١٤ مليار دولار فإن هذه التحويلات تتمثل أساساً في تلك التحويلات التي تتم عبر القنوات المصرفية الرسمية فقط، دون الأخذ في الاعتبار التحويلات التي تتم عبر الطرق والوسائل الأخرى غير الرسمية.

وأوضحت أن للعمالة اليمنية تأثيرات اقتصادية عديدة، إلى جانب الآثار الأخرى الاجتماعية والسياسية والأمنية، من أهمها أن تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين يتم إعادة تدويرها والاستفادة منها في نفس الإقليم، الأمر الذي سيساهم في توفير الاستقرار السياسي والأمني لليمن كما أن تواجد العمالة اليمنية في السعودية سيعزز بصورة كبيرة التبادل التجاري بين البلدين ولصالحهما معاً.

وقالت الدراسة إنه نظراً لأهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يؤديه المهاجرون والمغتربون اليمنيون بالخارج وسعيا للتغلب على التحديات التي يواجهونها، تضمنت الخطة الخمسية الثالثة العديد من السياسات والإجراءات من بينها العمل على تطوير دور وزارة المغتربين بما يساهم في تعزيز وتقوية دورها في رعاية المهاجرين وتنشيط دورهم لخدمة الوطن الأم. وكذلك تقديم المزيد من الخدمات والأنشطة الثقافية والتعليمية للمهاجرين وذلك، إلى جانب تطوير وتحسين البيئة الاستثمارية وتقديم المزيد من التسهيلات التي تساهم في زيادة استثمارات المهاجرين اليمنيين وتحويلاتهم للوطن، مع تعزيز وتوثيق العلاقات مع كل من بلدان المهجر والمنظمات والهيئات الدولية وتوظيفها في خدمة قضايا المهاجرين اليمنيين ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ونوهت بأن العمالة اليمنية تتميز عن غيرها من عدة نواحي اجتماعية وأمنية وسياسية واقتصادية ودينية. فهي من ناحية أولى تؤدي دورها في تماسك النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع الخليجي وفي المحافظة على هويته المتميز، وثقافته الإسلامية والعربية. ومن ناحية ثانية فأن وجود العمالة اليمنية سيعزز الترابط السياسي والأمني بين اليمن ودول الخليج، وفي الوقت نفسه سيحافظ على استقرار هذه العلاقات ويصونها من خطر الهزات والنوازل. كما تكتسب أولية استقدام العمالة اليمنية وشرعيتها من اتفاقية الطائف ومن خصوصية العلاقة المتميزة بين اليمن والسعودية. فوجود عمالة يمنية في السعودية سيخلق مصالح اقتصادية مشتركة على مستوى الشعبين ويعمق من روابطهما، بحيث يمكن أن تشكل هذه المصالح حاجزاً مانعاً لما يمكن أن يضر بمصالح البلدين. ومن الشواهد التاريخية التي تؤكد ذلك، ما شهدته العلاقات اليمنية السعودية من استقرار نسبي خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، إذ أن وجود عدد كبير من العاملين والمغتربين اليمنيين في السعودية قد ساهم في تحقيق هذا الاستقرار، بحيث لم تؤثر المشاكل واختلاف وجهات النظر السياسية على المستوى الرسمي على هذا الاستقرار ،كما أن تواجد المغتربين والعمال اليمنيين في سوق العمل السعودية لن يؤدي إلى مزاحمة موطني المملكة ولكن سينافس العمال اليمنيين العمال الأجانب العاملين في القطاع الخاص.

ولفت الفسيل إلى أن استقدام العمالة اليمنية يعد أحد أشكال العلاقات الاقتصادية بين اليمن والسعودية بالإضافة إلى العون التنموي الأكثر حساسية بين البلدين ،حيث يوجد نحو مليون عامل يمني، كما أن هناك إمكانية للتوصل إلى ترتيبات واتفاق بين حكومتي البلدين من أجل استيعاب جزء مما تحتاجه السوق السعودية من العمالة اليمنية. وتستند هذه الإمكانية إلى وجود مسوغات موضوعية، من بينها وجود عدد كبير من العمالة الوافدة في السعودية، نسبة كبيرة منهم يعملون بصورة رئيسية في الأعمال غير الماهرة (unskilled Jobs وذلك كما تشير إليه مصادر صندوق النقد الدولي(IMF (2000). فوفقاً لهذه المصادر تسيطر العمالة الوافدة على الأعمال في القطاع الخاص بصورة غالبة، بحيث تصل إلى حوالي ٨٥٪ من إجمالي العاملين في القطاع الخاص، يعملون بصورة رئيسية في الأعمال غير الماهرة، التي لا تحتاج إلى مهارات خاصة. ويشير التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى ارتفاع هذه النسبة إلى ٨٨,٤٪ بحيث يصل عدد العاملين الأجانب في القطاع الخاص إلى أربعة ملايين وسبعمائة وأربعين ألف عامل (٤,٧٤ ألف عامل) كما يشير الهيكل المهني للعمالة في السعودية إلى أن العاملين في المهن العلمية والفنية يشكلون حوالي ١٥.٦٪ من حجم العمالة، بالإضافة إلى ١.٩٪ تمثل نسبة المديرين والإداريين ومديري بينما يصل عدد العاملين ممن يستطيعون القراءة والكتابة، إلى ٢,٩ مليون عامل، والأميون الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة بـ٠,٨ مليون عامل، ومن حملة الشهادة الثانوية والمرحلة المتوسطة بـ٠,٨٤ مليون عامل، وهذا يشير إلى أن ٨٤,٣٪ من إجمالي عدد العاملين في القطاع الخاص هم من العاملين غير المهرة. وهذا يعني أن نسبة العمالة الماهرة المتخصصة لا تزيد عن ١٦.٧٪ من عدد العاملين في القطاع الخاص بينما تتوزع النسبة الباقية بين القائمين بالأعمال الكتابية وأعمال البيع والعاملين في الخدمات، والعاملين في الزراعة والصيد، والإنتاج والبناء والنقل. ولاشك أن هناك عمالة يمنية مؤهلة وقادرة على القيام بكثير من هذه الأعمال والخدمات.وبحسب الدراسة فان الطلب على العمالة الأجنبية سوف يستمر على الأقل خلال الأجل المتوسط، ولذلك يتواصل تدفق وزراء ومسئولي العمل في الدول المصدرة للعمالة إلى السعودية سعياً إلى تصدير المزيد من عمال بلدانهم إلى السعودية.

وعلى مستوى علاقات اليمن بمجلس التعاون لدول الخليج العربي أوضحت الدراسة أنها شهدت تطورا كبيرا تمثلت أبرز المظاهر الايجابية في موافقة القمة الثانية والعشرين لقادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي عُقدت في مسقط في شهر ديسمبر ٢٠٠١، على قبول عضوية اليمن في أربع مؤسسات من مؤسسات المجلس.

وأضافت أنه ومنذ نهاية عام ٢٠٠٥م، تشهد العلاقات اليمنية الخليجية تطورات كبيرة و متسارعة باتجاه التقارب بين الطرفين، سواء كان ذلك على المستوى الثنائي أو في إطار مجلس التعاون. ويتمثل التطور الأبرز في جهود دول المجلس لتأهيل اليمن اقتصادياً وأحداً من المجالات الهامة التي تساهم بصورة كبيرة في تعزيز وتوثيق العلاقات بين الطرفين، كما تستند أهمية تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين اليمن والسعودية إلى أهمية الدور الذي تؤديه هذه العلاقات في تعزيز وتوثيق وترسيخ عوامل الأمن والاستقرار لليمن والمملكة وبما يخدم المصالح والمنافع المشتركة بين الطرفين، وإلى كون السعودية قوة اقتصادية كبرى على المستويين الإقليمي والعالمي باعتبارها من أهم الدول المصدرة للنفط ومن حيث الاحتياطات.